الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
4 March 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودهري .....(بنغلاديش)

نائبة الرئيس: السيدة زوسوفيتش ..... (كرواتيا)

المحتويات

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(أ) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥

(ب) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(ج) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(هـ) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(و) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

(ز) التنمية المستدامة للجبال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-56448 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (A/58/25 و A/58/204)

(أ) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ (A/58/164)

(ب) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/58/158)

(ج) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/58/191)

(هـ) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/58/277)

(ز) التنمية المستدامة للجبال (A/58/134)

١ - السيدة وولر - هنتر (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ): قدمت التقرير المتعلق بنتائج أعمال مؤتمر الأطراف في دورته الثامنة (A/58/308)، التي عُقدت بنيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٢. وأشارت إلى أنها قد أوضحت للجنة، بعد انعقاد هذا المؤتمر، أن نتائج الاجتماع تعكس الطابع الانتقالي للوضع السائد فيما يتصل بالمناخ، وهذا يعني أن المفاوضات في سبيلها الآن إلى الانتقال إلى مرحلة التنفيذ. وقالت إنها تود حاليا أن تتناول أربع نقاط رئيسية تتوقف عليها أعمال أمانة المؤتمر: بدء سريان بروتوكول كيوتو، وآلية التنمية النظيفة، والتعاون بين ''اتفاقيات ريو'' الثلاث، وتوفير الدعم للبلدان الأقل تقدما.

٢ - وقد كان من المأمول فيه أن يبدأ سريان بروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٣، ولكن الأمر لم يكن على هذا النحو. وحتى الآن، قامت ١١٩ دولة طرف بالتصديق على البروتوكول، وكانت منها دول متقدمة النمو تنتج ٤٤ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. والعتبة المحددة لبدء سريان هذا الصك تتمثل في ٥٥ في المائة. ومن الواضح، بصورة مطردة، أن الآثار الوخيمة لتغيرات المناخ تقوّض الإجراءات الوطنية والدولية التي يُضطلع بها لصالح التنمية المستدامة، وهناك ضرورة ظاهرة وملحة تتضمن تعبئة البلدان والمجتمع الدولي بأسره من أجل مواجهة هذه التغيرات. وثمة أمل في أن يكون هذا الشعور بالإلحاحية موجِّها لمؤتمر الأطراف في دورته التاسعة، التي ستُعقد بميلانو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٣ - ومن دواعي الاغتباط، ذلك التقدم المحرز في وضع آلية التنمية النظيفة. وأعمال المجلس التنفيذي لهذه الآلية قد تقدمت إلى حدٍّ يكفي لتسجيل الأنشطة المخططة في إطار المشاريع. وهذا المجلس قد صاغ إجراءات تشغيلية، ووافق على طرق للمقارنة والتقييم، إلى جانب إجراءات للتصديق فيما يتصل بالكيانات التشغيلية التي ستتولى إقرار المشاريع والشهادة بخفض الانبعاثات. وثمة عشرون دولة من الدول الأطراف قد حددت السلطات الوطنية التي ستتكفل بإقرار المشاريع. ومن بين المجالات الواعدة في هذا الصدد، تجميع وإشعال الغازات المنبعثة، وإحراق تيارات الفضلات من الهيدروكربونات المفلورة، واستبدال مواد الوقود، والطاقة الحيوية لقشور الأرز.

٤ - وقد أكد المشاركون في مؤتمر الأطراف أن ثمة ضرورة لتعزيز التعاون فيما بين اتفاقيات ريو، وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، واتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك

بهدف تجنب التكرار، إلى جانب تدعيم الإجراءات المشتركة، واستغلال الموارد المتاحة على أفضل وجه. والأجهزة الإدارية لسائر اتفاقيات ريو قد أعربت أيضا في استنتاجاتها وقراراتها عن تأييدها لتعزيز التعاون.

٥ - وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد شكلت فريق اتصال مشترك يضم الأمناء التنفيذيين والمديرين لدى الأجهزة الفرعية للاتفاقيات الثلاث، وقد حدد هذا الفريق مجالات موضوعية رئيسية من مجالات التعاون، وهي التنمية ونقل التكنولوجيات، والتعليم والإعلام المباشر، والبحث والمراقبة المنتظمة، والنتائج والتكيف، وتعزيز القدرات، وصوغ التقارير. وثمة تطلع نحو توثيق الروابط بين برامج العمل الوطنية، التي تجري في إطار تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والبرامج الوطنية الخاصة بالتكيف والمتصلة بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويتم في الوقت الراهن وضع استراتيجية إعلامية مشتركة، كما أن ثمة جدولا زمنيا عاما للأحداث المرتبطة بالاتفاقيات الثلاث على مواقع الشبكة العالمية ''ويب'' لهذه الصكوك. وكان هناك تشديد، بالإضافة إلى ذلك، على ضرورة تعزيز التنسيق بين موظفي الاتصال الوطنيين.

٦ - وأمانة الاتفاقية لديها آلية بالغة الأهمية تتضمن الوفاء بالاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا، التي تقوم بوضع برامجها الوطنية في مجال التكيف باستخدام الوسائل المقدمة لها من مرفق البيئة العالمية، وذلك بدعم كامل من الهيئات التي تشكل هذا المرفق، فضلا عن المشورة التي يوفرها فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموا. والبرامج الوطنية المعنية بالتكيف تجمع التحليلات المتاحة بشأن آثار تغير المناخ، وتُدرج مسائل التكيف في الأولويات والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتحدد معالم المشاريع المصنفة حسب الأولوية والمتعلقة بالأعمال التي تنوي الاضطلاع بها بهدف الوفاء بما لها من احتياجات عاجلة فورية من أجل التكيف وفق تغير المناخ.

٧ - **السيد زيدان** (الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي): قدم مذكرة الأمين العام بشأن اتفاقية التنوع البيولوجي (A/58/191). وقال إن هذا العام يوافق الذكرى السنوية العاشرة لبدء سريان الاتفاقية، التي تكاد أن تُعد اتفاقية عالمية في إطار بلوغ عدد الدول الأطراف فيها إلى ١٨٧ دولة. وأطراف الاتفاقية قد وضعت عددا من البرامج التي تشمل المناطق الإحيائية الرئيسية، من الغابات والتنوع البيولوجي للأراضي المزروعة إلى التنوع البيولوجي للمناطق الساحلية والبحرية، والمياه الداخلية والمناطق القاحلة، وهي تنوي الاضطلاع بهذه البرامج على نحو كامل. وثمة تدابير عديدة بصدد التنفيذ اليوم. وعلاوة على هذا، فإن الآلية المالية للاتفاقية، التي تقع في نطاق مسؤولية مرفق البيئة العالمية، قد قدمت ما يقرب من ١,٦ مليون دولار للبلدان النامية حتى تتمكن من تنفيذ المشاريع المتصلة بالتنوع البيولوجي، كما أنها قد تلقت ١,٦ مليون دولار أخرى في إطار التمويل المشترك.

٨ - وثمة أهمية بالغة لتغير أسلوب النظر إلى موضوع التنوع البيولوجي، فالجميع يعتبرونه الآن بالفعل عنصرا أساسيا في الإجراءات المتخذة لصالح التنمية المستدامة ومكافحة الفقر. والعام الذي مضى منذ قليل قد كان عاما مثمرا بالنسبة للاتفاقية. والتقرير المعروض على اللجنة (A/58/191) يسرد نتائج الأعمال المضطلع بها في إطار الاتفاقية منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وذلك بهدف القيام، من الآن وحتى عام ٢٠١٠، بإحداث تقليل كبير للمعدل الحالي لتضاؤل التنوع البيولوجي، والعمل على مساهمة هذا التنوع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - وفيما يخص البروتوكول المتعلق بمنع مخاطر التكنولوجيات البيولوجية، يلاحظ أن هذا البروتوكول قد دخل حيز النفاذ في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وهو أول صك ملزم قانونا يتضمن تنظيم دورة الكائنات الحية المحورة والمنبثقة عن التكنولوجيات البيولوجية، والتي قد تؤدي إلى آثار ضارة على البيئة بما في ذلك الصحة البشرية، وذلك عبر الحدود. ولقد صُدِّق على هذا البروتوكول من قبل ٦٤ من الأطراف. والمؤتمر الأول للأطراف في الاتفاقية بشأن البروتوكول سوف ينعقد بكوالالمبور في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤، وذلك فور انتهاء الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وقد حُدد يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ليكون الموعد النهائي للانضمام إلى هذا البروتوكول، بهدف التمكن من المشاركة في أخذ القرار لدى انعقاد مؤتمر الأطراف في دورته الأولى، التي ستتعرض للمسائل الرئيسية المتصلة بتطبيق البروتوكول، ونظم المسؤوليات والتعويضات، والوثائق التي ستصاحب الكائنات الحية المحورة عند انتقالها عبر الحدود، إلى جانب موضوع اتخاذ القرارات ذاته.

١٠ - وفيما يتعلق بالتدابير المتخذة في الفترة التكميلية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فإنه قد انعقد اجتماع فيما بين الدورات للأطراف في الاتفاقية بمونتريال (كندا)، بعد وقت قصير من مؤتمر القمة، بهدف دراسة الوثائق التي انبثقت عنه. وقد وضع المشاركون في اجتماع ما بين الدورات هذا توصيات ذات منحى عام، وسوف تُبحث هذه التوصيات في مؤتمر الأطراف القادم. وقد كان من توصياتهم، عدم دراسة أية مسألة جديدة على نحو متعمق باستثناء مسألة التنوع البيولوجي في الجزر. وطالبوا، على النقيض من ذلك، بالتركيز على تمحيص برامج العمل القائمة، بهدف تقييم ما أُحرز من تقدم، إلى جانب القيام، عند الاقتضاء، بإدخال ما يتعين من تكييفات وتحسينات. وعلاوة على هذا، فإنهم قد أوصوا كذلك ببحث التقدم المحرز في مجال تحقيق الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والذي يقضي بالاضطلاع، من الآن وحتى عام ٢٠٠٠، بإجراء تخفيض كبير في المعدل الراهن لتضاؤل التنوع البيولوجي. وفضلا عن ذلك، فإن مؤتمر الأطراف سوف يضع برنامج عمل متعدد السنوات حتى عام ٢٠١٠.

١١ - والمشاركون في اجتماع ما بين الدورات قد بحثوا أيضا المسائل المترتبة على اجتماع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وخاصة مسألة المناطق الساخنة، إلى جانب الشبكات والمعابر الإيكولوجية. وهم قد راعوا دائما، من هذا المنطلق، أن ثمة ضرورة لتهيئة صلة وثيقة بين المبادرات المضطلع بها في إطار الاتفاقية وبين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أوصوا بتكوين شراكة عالمية بشأن التنوع البيولوجي، بهدف كفالة التعاون بين جميع الأطراف المشاركة، مع الاضطلاع بتنسيق أعمالها، وذلك بغية تحقيق الهدف الأساسي في مجال التنوع البيولوجي. ومن الجدير بالذكر، أنه لا توجد أية توجيهات بشأن المتابعة وتقييم التقدم المحرز في إعمال هذا الهدف. وأمانة الاتفاقية قد قامت، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعض المنظمات غير الحكومية، بتنظيم اجتماع يرمي إلى دراسة هذه المسألة ووضع التوصيات اللازمة. ومن الواجب أن يشدد، في نهاية المطاف، على أنه سوف يتعذر بلوغ الهدف، الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إذا لم يكن هناك تعزيز للتعاون، وإذا لم تجر زيادة الموارد المالية المتاحة للبلدان النامية، وإذا لم يضطلع بأعمال التنسيق والتعاون.

١٢ - السيدة مكاسكي (المنسقة المساعدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ): قدمت تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/58/277)، الذي يتناول أنشطة وشراكات العام الماضي، بما فيها التقدم المحرز إعمال خطة جوهانسبرغ التنفيذية التي تتعلق بتقييم المخاطر

والتخفيف من آثار الكوارث. ووفقا لمقرر الجمعية العامة ٥٤٧/٥٧، يتناول التقرير كذلك النتائج السلبية للظواهر المناخية المتطرفة والكوارث الطبيعية المترتبة عليها فيما يتصل بالبلدان الضعيفة، فضلا عن الروابط القائمة بين التكيف مع التغيرات المناخية ومنع الكوارث.

١٣ - والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية تشكل محور أعمال الأمم المتحدة في ميدان مواجهة الكوارث، التي تعبث فسادا بالعديد من البلدان وتعوق تنميتها. والتقليل من الخسائر البشرية والاقتصادية والإيكولوجية، التي تترتب على الكوارث الطبيعية، لا يزال يشكل تحديا دائما أمام المجتمع الدولي بأسره. والكوارث الطبيعية تصيب، في المتوسط، ما يزيد كثيرا عن ٢٠٠ مليون من البشر في كل عام. ومع هذا، وفي أثناء عام ٢٠٠٢، أصيب ٦٠٠ مليون فرد بأكثر من ٥٠٠ كارثة، مما أدى إلى خسائر مباشرة تبلغ ٥٥ بليون دولار، وهذا يرجع إلى حد كبير لما وقع بأوروبا من فيضانات طوفانية. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٣، لقيت آلاف من الأشخاص حتفها وحدثت خسائر كبيرة على الصعيد الاقتصادي بسبب ما جرى من كوارث عديدة، من قبيل الزلازل التي وقعت في تركيا والجزائر والصين، إلى جانب الفيضانات التي اجتاحت الأرجنتين وبنغلاديش وسري لانكا والصين ونيبال والهند، فضلا عن موجات الحرارة التي أصابت جنوب آسيا وأوروبا.

١٤ - ومن دواعي التشجيع، ما يلاحظ من أن الاستراتيجية قد زاد استخدامها خلال العام الماضي على يد أجهزة الأمم المتحدة والحكومات بهدف ترشيد ما لديها من التزامات وأعمال. وبرامج الحد من الكوارث على صعيد المناطق قد عززت من تبادل المعلومات فيما بين الأطراف المشاركة، كما أنها قد زادت من تماسك السياسات. والتقدم الذي أُحرز بأفريقيا كان ملموسا بصفة خاصة، وذلك في إطار مبادرة الشراكة الجديدة المعنية بالتنمية في أفريقيا وتعاون أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

١٥ - ومن الجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن منع المخاطر المناخية يستند إلى مبادئ ثلاثة: أولها، أن الكوارث تحدث من جراء إنجراحية المجتمعات في مواجهة الكوارث الطبيعية؛ وثانيها، أن هذه الإنجراحية ترجع بصورة مطردة إلى التنمية؛ وثالثا، أن آثار الكوارث قد تتعرض للتخفيف بفعل السياسات والتدابير التي تقلل من المخاطر وتحد من الإنجراحية. وهذه المبادئ تشير، على نحو إجمالي، إلى أن منع الكوارث جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، هدفا كانت أم وسيلة. والتقليل من الإنجراحية ومن مخاطر المناخ يتطلب اتباع نهج منتظم بغية تقييم ومراقبة عوامل الخطورة التي ترتبط بهذه المخاطر وبالانجراحيات البشرية، إلى جانب اتخاذ تدابير لتعزيز التنبه للمخاطر مع القيام بالحد منها في نفس الوقت. وذلك فضلا عن مساندة هذه الأنشطة من خلال السياسات والقوانين والعمليات الإدارية على الصعد المحلية والوطنية والدولية. والعناصر المختلفة، التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار في سياق منع مخاطر الكوارث، بصدد الإدراج في إطار مفاهيمي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الاستراتيجية، وذلك في مبادرة مشتركة. وقد نُشر تجميع للخبرة العملية المتعلقة بمنع مخاطر المناخ في مجلة "ISDR Living with Risk"، التي ستظهر طبعة منقحة منها في نهاية العام.

١٦ - وها هو سرد موجز للاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. وأولها، أنه بشأن الظواهر المناخية المتطرفة والحد من الكوارث، يلاحظ أنه على الرغم من أن السبب الرئيسي للاتجاهات الحالية للكوارث يرجع أساسا إلى الانجراحية، لا إلى الاحترار العالمي، فإن هاتين المسألتين ترتبطان على نحو وثيق وينبغي معالجتهما بطريقة متكاملة.

والتفاعل والتنسيق بين الأنشطة المرتبطة بالتنمية وبمسألة الكوارث وبالمناخ يشكلان أمرا أساسيا في مجال تحديد وتقليل المخاطر المناخية الراهنة والمستقبلية. والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث توفر إطار التعاون في مجال القيام، بطريقة منتظمة، بصياغة منهجيات تتيح تشخيص وقياس وتقييم الكوارث والأخطار ومواطن الضعف المتصلة بالمناخ، والحد منها إن أمكن، على الصعد الإقليمية والوطنية والدولية.

١٧ - وثانيها، أنه يتعين على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تحرص على إدراج تقييم مخاطر الكوارث بوصفه عنصرا أساسيا في الخطط الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر، وأن تزيد استثماراتها في مجال تقليل المخاطر ومواطن الضعف إذا أريد للمكتسبات الإنمائية ألا تُسحق، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة. وينبغي مواجهة الأخطار الطبيعية والتكنولوجية، إلى جانب التهديد المتزايد الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) وغيره من الأوبئة والظواهر الطارئة، بجهود جماعية من قبل المجتمع الدولي، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية.

١٨ - وثالثها، أنه يُتوقع أن يُظهر استعراض استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما لعام ١٩٩٤ الحاجة إلى زيادة الالتزام بالحد من الكوارث. وسيوفر المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث فرصة للدول الأعضاء والوكالات المتخصصة ذات الصلة لمناقشة واعتماد مجموعة من المبادئ والأنشطة الموضوعية للسنوات القادمة، مما سيسهم بالتالي في إنجاز الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وفي أهداف الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى. وفي الدورة السابعة المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، رحبت فرقة العمل بارتياح بما عرضته اليابان من تنظيم مؤتمر من ذلك القبيل في كوبي. والدول الأعضاء مدعوة إلى الموافقة على عقد هذا المؤتمر الذي يتمثل هدفه الرئيسي في تحديد الإنجازات والثغرات التي ينبغي معالجتها، وتعيين مقاصد الأعمال المستقبلية للاستراتيجية، ووضع توصيات في هذا المجال وكذلك في مجال الحد من الكوارث على جميع الصعد. وسوف يعقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بنظم الإنذار المبكر في بون بالفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر.

١٩ - ورابعها، أن التقرير يتضمن أن فرقة العمل تتحول تدريجيا إلى جهاز حقيقي من أجهزة الحوار داخل الأمم المتحدة، وأنها سوف تضطلع بدور تنسيقي، كما أنها ستقدم توجيهات استراتيجية بشأن المسائل المتصلة بالحد من الكوارث. ويبدو أن فرقة العمل هذه في طريقها إلى أن تصبح مركزا لشبكة أوسع نطاقا في مجال الحد من الكوارث. ولهذه الغاية، ينبغي أن يُرفع مستوى التمثيل في اجتماعات فرقة العمل، وخاصة من خلال تنظيم دورات يتعين أن تمثل فيها المنظمات والكيانات الأعضاء بأعلى مستوى. وسوف يُعقد الاجتماع المقبل للفرقة بجنيف (سويسرا) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي نفس الوقت، يجب على رئيس فرقة العمل أن يواصل كفالة القيام من جانب الأفرقة العاملة التابعة لها بوضع ترتيبات خاصة ذات أهداف وجداول محددة بشكل واضح. مع جعل أنشطتها منسجمة مع الولايات والأهداف العامة للفرقة.

٢٠ - وفي النهاية، وفيما يخص الموارد، تجدر الإشارة إلى تقرير الأمين العام بشأن أنشطة المنظمة (A/58/1، الفقرة ٩٩)، حيث ورد أن الأعمال المضطلع بها من جانب الأمم المتحدة، في ميدان التقليل من المخاطر الطبيعية، تعاني من ضآلة الموارد. ومما يلفت الانتباه، أن المانحين الذين يقومون بتمويل العمليات الإنسانية يُعرِضون عن تخصيص أموال ما لأنشطة ذات آثار على المدى الطويل، في حين أن هؤلاء المانحين لم يضطلعوا، على صعيد التنمية، بالمسؤولية اللازمة

لهذا النوع من الأنشطة، على نحو كاف. وفي هذا السياق، ينبغي مواصلة تعزيز أمانة الاستراتيجية، كما ينبغي اعتبار الحد من الكوارث جزءا لا يتجزأ من المهام الأساسية للأمم المتحدة. ومن اللازم توفير قاعدة من الموارد المالية أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ إذا أُريد لأمانة الاستراتيجية أن تلبي بفعالية الاحتياجات المتنامية للدول الأعضاء. ومن المأمول فيه أن تقوم هذه الدول الأعضاء بدعم عملية تعزيز الاستراتيجية بوصفها أداة ضرورية للتنمية المستدامة، وذلك بتوفير موارد كافية للصندوق الاستئماني للحد من الكوارث.

٢١ - السيد شيرر (وكيل دائرة الطاقة والنقل بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قدم تقرير الأمين العام بشأن تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (A/58/164)، ثم قال إن الاتجاه الأخير نحو زيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يرجع إلى خمسة شواغل رئيسية: مكافحة الفقر، وتغيرات المناخ، والتلوث الموقعي، وزيادة الطلب على الطاقة، والنفاد المحتمل للوقود الأحفوري. ولقد بُحثت هذه المسائل في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وهي تتسم ببالغ الأهمية بالنسبة لخطة تنفيذ هذا المؤتمر.

٢٢ - وجاء في التقرير أيضا أن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تتولى، باعتبارها الجهة التي كانت قد بادرت إلى البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، مساعدة فرقة عمل مختصة بإعادة هيكلة اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، التي سُميت فيما بعد ''اللجنة العالمية المعنية بالطاقة المتجددة''.

٢٣ - والأعمال الكبيرة والملموسة، التي اضطُلع بها على الصعيد الدولي والواردة في التقرير، تدل على أن الاهتمام بتنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، إلى جانب ما قدم من دعم في هذا الصدد، قد شهدا زيادة ملحوظة خلال العامين الماضيين، ولا سيما بفضل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن المبادرات الهامة التي ترتبت على هذا المؤتمر، يمكن ذكر المبادرة التي اضطُلع بها لصالح الشراكات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتجمع جوهانسبرغ المعني بالطاقة المتجددة، وما قررته حكومة ألمانيا من استضافة المؤتمر الدولي للطاقة المتجددة ببون في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعلاوة على هذا، فإن القرار الذي اتخذته لجنة التنمية المستدامة بأن تقوم، في إطار دورتها التنفيذية الثانية، باختيار مواضيع رئيسية تحت عنوان ''تسخير مصادر الطاقة في أغراض التنمية المستدامة'' و ''التنمية الصناعية'' و ''التلوث الجوي/الهواء الجوي و ''تغيرات المناخ''، يتيح متابعة دراسة التنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٢٤ - السيدة شينويت (مديرة مكتب اتصال منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لدى الأمم المتحدة): قدمت مذكرة الأمين العام بشأن السنة الدولية للجبال، ٢٠٠٢ (A/58/134). وأشارت إلى أنه، بناء على اقتراح من قيرغيزستان، وبدعم قوي من عدد كبير من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإن الجمعية العامة قد أعلنت سنة ٢٠٠٢ باعتبارها السنة الدولية للجبال. والتزام كافة الأطراف قد أدى إلى نجاح هذه السنة الدولية، بشكل كبير، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. ولقد طُبق برنامج للاتصال على نطاق واسع بهدف تقاسم المعلومات وحفز البحوث وتشجيع الإجراءات على المدى الطويل في مناطق الجبال. واليوم، يمثل الاضطلاع بتغييرات حقيقية في هذه المناطق أولوية لدى جميع بلدان العالم.

٢٥ - وقبل عام ٢٠٠٢، كان الكثيرون يستفسرون عن سبب الاحتفال بالجبال في سنة دولية وما هو مدى أهميتها. وفي إطار ما تحقق من رؤية وما بُذل من جهد خلال السنة

الدولية للجبال، يلاحظ أن ثمة تصورا لدى مجموعة مطردة الزيادة من المنظمات والأفراد بضرورة حماية التنوع البيولوجي بالجبال، والعمل على عدالة التدابير والقوانين المتعلقة بسكان الجبال، وتطبيق استراتيجيات لتشجيع التنمية المستدامة بالمناطق الجبلية.

٢٦ - والكثيرون يدركون بالفعل أن الجبال مصدر للمياه العذبة لدى نصف البشر، وأنها تضم التنوع الجيني الذي يساعد على تغذية كوكب الأرض. والمخاطر التي تتعرض لها البيئة الجبلية معروفة للجميع، سواء كانت تتمثل في تغير المناخ على سطح الأرض، أو إساءة استغلال المناجم، أو اتباع ممارسات زراعية غير رشيدة من الناحية البيئية، أو التحضر. ومن المسلم به لدى عدد كبير أن نسبة ضخمة ممن يعانون من سوء التغذية على نحو مزمن، وعددهم ٨٠٠ مليون نسمة تعيش بالجبال، وأن الصراع المسلح يشكل أكبر تهديد للحياة ووسائل المعيشة لدى سكان الجبال الذين يعانون من الجوع والفقر.

٢٧ - ونجاح السنة الدولية للجبال يرجع إلى ما اتسمت به البلدان من بُعد نظر ودينامية، فضلا عما اتخذته هذه البلدان من مبادرات على نحو مشترك. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، برز هذا النجاح في صورة ٧٨ لجنة وطنية، أو آليات مماثلة، مما تم تشكيله من أجل تنظيم الاحتفال بالسنة الدولية للجبال.

٢٨ - وأثناء هذه السنة، قامت تلك الآليات الوطنية بتنسيق مجموعة كبيرة ومتنوعة من أنشطة التوعية، وبالنهوض ببرامج ومشاريع، وبتنظيم مناسبات على جميع الأصعدة بهدف الاحتفال بالجبال وسكانها، فضلا عن السير قدما في طريق التنمية المستدامة للجبال. ومع انتهاء السنة الدولية، تحولت اللجان الوطنية إلى أجهزة دائمة تعمل على تحويل رسالتها إلى إجراءات ملموسة ومستمرة على الصعيد الوطني، إلى جانب تهيئة حلول مستدامة لمشاكل المناطق الجبلية. وبغية الاضطلاع بهذا، فإنها تشارك في العمليات الإقليمية التي تستهدف حماية سلاسل الجبال، كما أنها تضع الجبال واحتياجات سكانها في قلب الاهتمامات الوطنية، فضلا عن قيامها بوضع وصوغ وتطبيق استراتيجيات وتدابير وقوانين من أجل الاستجابة لاحتياجات المناطق الجبلية وأولوياتها وما يكتنفها من ظروف خاصة. والبلدان على ثقة من أن السنة الدولية ليست مجرد عملية اتصال ناجحة، بل أنها تتجاوز ذلك، كما أنها تسم بالفعل في إحداث التغيير اللازم.

٢٩ - وسواء كنا نعيش في مستوى سطح البحر أم في مرتفعات عالية، فإن الجبال تتسم بأهمية أساسية فيما يتعلق بصحتنا أو رفاهنا. ومهما كان مكان إقامتنا، فإنه لن تتوفر لدينا على الإطلاق فرصة أفضل من الفرصة المتاحة اليوم في مجال إدخال تغيرات في المناطق الجبلية بكافة أنحاء العالم.

٣٠ - وفي العام الماضي، ولدى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أعلنت الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إنشاء الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية، التي قامت بتعزيز التحالف بين المنظمات والبلدان التي قررت تطبيق الفصل ١٣ من جدول أعمال القرن ٢١ والفقرة ٤٢ من خطة التنفيذ لدى مؤتمر القمة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قامت ٣٨ بلدا و ١٥ منظمة حكومية دولية و ٣٨ منظمة تمثل فئات كبيرة بالتوقيع على هذه الشراكة التي تضم ما يربو مجموعه على ٩٠ عضوا.

٣١ - والشراكة الدولية تمثل تحالفا مرنا متعدد العناصر، وهي ترمي إلى مواجهة المشاكل المتصلة بالجبال، بكل ما تتسم به من تعقد وتنوع واتساع، وكذلك إلى تعزيز التعاون بين كافة الأطراف المعنية. وهي تشكل تحالفا مفتوحا يتيح الاضطلاع بتعاون دينامي وتهيئة صلات جديدة وتعزيز

الصلات القائمة بهدف تحقيق الغايات المشتركة. وهي ستشجع الترابطات التي تجمع بين المبادرات المحلية والوطنية والعالمية لصالح التنمية المستدامة للجبال، كما أنها ستكافح الفقر في المناطق الجبلية في إطار برامج ومشاريع محددة.

٣٢ - وفي عام ٢٠٠٢، لقيت الشراكة الدولية تعزيزا كبيرا في خطة بيشكيك للجبال، التي اعتُمدت في أعقاب مؤتمر قمة بيشكيك العالمية للجبال، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٣، حظيت الشراكة باهتمام مطرد على كافة الأصعدة. ومنذ أسبوعين فقط، انعقد أول مؤتمر عالمي لأعضاء الشراكة الدولية، وهو مؤتمر رفيع المستوى جرى عقده في ميرانو بإيطاليا، في ظل استضافة حكومتها.

٣٣ - وخلال عام ٢٠٠٢، شددت بلدان عديدة على الروابط الهامة القائمة بين الجبال والمياه، وهي تواصل القيام بذلك في عامنا هذا، الذي يشكل السنة الدولية للمياه العذبة. ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ترحب بما تلاحظه من استغلال مكتسبات السنة الدولية للجبال في سياق اليوم الدولي الأول للجبال، وهو يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي يتمثل موضوعه في ''الجبال مصدر للمياه العذبة''. وهذا الموضوع يكمل ما تشير إليه السنة الدولية للجبال، كما أنه يتولى في نفس الوقت تهيئة صلة مع السنة الدولية للمياه العذبة. وفي كل يوم، يقوم فرد واحد من كل فردين بشرب مياه يرجع منشؤها إلى الجبال. ومع هذا، ففي كل يوم أيضا، تتعرض مستجمعات المياه لآثار سيئة من جراء إزالة الأحراج، والممارسات الزراعية غير السليمة، وتزايد اتساع المدن، والاحترار العالمي. وماذا سيحدث عندما تكف المياه عن الانسياب؟ وفي إطار اهتمامنا بجبال العالم، يلاحظ أننا نعمل على كفالة البقاء المستدام لكل ما يتصل بالجبال، مما يتضمن حياتنا نفسها. ومن الجدير بالدول الأعضاء، في نهاية الأمر، أن تدرس الملاحظات والتوصيات والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام، التي قد تؤدي إلى ترشيد المجتمع الدولي فيما يضطلع به من عمل منسق يرمي إلى حماية النظم الإيكولوجية الهشة للجبال، وكذلك إلى تحسين وسائل معيشة السكان الذين يقطنونها.

٣٤ - السيد أمين (مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنيويورك): قدم التقرير المتعلق بالدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (A/58/25)، ثم قال إن هذا الاجتماع الحكومي الدولي يوفر للمجتمع الدولي، لأول مرة، فرصة لتحقيق مضمون ملموس لأهداف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد بجوهانسبرغ، والذي كان يدور حول التنفيذ. وبالتالي، فإن هذا التنفيذ كان بمثابة موضوع رئيسي في كافة مناقشات المجلس، كما أنه قد تردد في كل إجابة من إجاباته بشأن المهام المتعددة التي أوكلت لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وعلاوة على ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد أصبح مؤخرا عضوا كامل العضوية في فريق الأمم المتحدة المعني بالتنمية، وهو يقوم الآن بإجراء مفاوضات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مسألة وضع مذكرة تفاهم من أجل تشجيع الاضطلاع بعمل مشترك، إلى جانب تعزيز التكاملات القائمة على نحو يتسم بتسليط مزيد من الضوء على جانب ''التنفيذ'' في برنامج عمله.

٣٥ - وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حدد خمسة ميادين من ميادين الأنشطة ذات الأولوية، وهي لا تزال دون تغيير، وتتمثل فيما يلي: (١) التثقيف والتقييم والإنذار المبكر في مجال البيئة؛ (٢) تحسين التنسيق فيما بين الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة، ووضع صكوك للسياسة البيئية؛ (٣) المياه العذبة؛ (٤) نقل التكنولوجيا والصناعة؛ (٥) توفير المساعدة لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجلس قد كرس مكانة

كبيرة في أعماله لتطبيق التوصيات المتعلقة بإدارة شؤون البيئة على الصعيد الدولي، مما سبقت الموافقة عليه من قبل المشاركين في مؤتمر قمة جوهانسبرغ. وقد اتُخذت أربعة وعشرون قرارا بشأن المواضيع التالية: الإنذار السريع، والتقييم والمتابعة، وخاصة تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج البيئة والقيام بالأعمال التحضيرية اللازمة للتقدير العالمي لحالة البيئة البحرية؛ والمياه، بما فيها البحار الإقليمية إلى جانب بعض المسائل المتصلة بالمحيطات؛ والمنتجات الكيميائية، بما فيها الملوثات العضوية الدائمة والنهج الاستراتيجي لمعالجة المواد الكيميائية على الصعيد الدولي؛ والتشجيع وطرق الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛ وإدارة الشؤون والحقوق.

٣٦ - والنهج الرئيسي، الذي استُرشد به أثناء الاضطلاع بالإجراءات التحضيرية المتعلقة بدورة المجلس وتنفيذ قراراته، يمكن وصفه بعبارة ''البيئة في خدمة التنمية''. وأعمال برنامج البيئة تستند، في الواقع، إلى إدراك حقيقة لا جدال فيها: إن ثمة عاملين حاسمين فيما يتصل بالقيام باستراتيجية إنمائية على المدى الطويل تستهدف، في نفس الوقت، مكافحة الفقر، وهما اتباع سياسة مسؤولة بشأن حماية البيئة وتهيئة قاعدة للموارد الطبيعية تتسم بحسن الإدارة.

٣٧ - واللجنة الثانية تسعى إلى تحقيق هدف طموح: التماس حلول للمشاكل المعقدة للاقتصاد العالمي. ولكن يجب ألا يغيب عن البال أن العمل من أجل تطبيق التنمية لن يكون متسما بالفعالية إلا في حالة كفالة استخدام الموارد المالية المتاحة على أمثل وجه مع القيام على نحو منسق بتنفيذ توصيات وقرارات المؤتمرات الرئيسية التي نُظمت مؤخرا تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يلاحظ أن مراعاة الصلة القائمة بين البيئة والفقر لا تزال تشكل عاملا أساسيا، كما أن السعي لإيجاد حلول للمشاكل الإيكولوجية يتطلب جهودا متزايدة واهتمامات مطردة لدى صياغة استراتيجيات مكافحة الفقر. وبرنامج البيئة يشكل هيئة عالمية في مجال المسائل المتصلة بالبيئة، ومن ثم، فإنه ينوي الاضطلاع بدور هام في هذه العملية، مع الحرص على إيلاء ما يجب من مراعاة للبُعد الإيكولوجي للتنمية.

٣٨ - وخلال الدورة الحالية للجمعية العامة، ستُجرى انتخابات من أجل اختيار ٢٩ عضوا جديدا بمجلس إدارة برنامج البيئة، ممن سيشاركون في الدورة القادمة للمجلس في آذار/ مارس ٢٠٠٤. ومن شأن هذه الدورة أن تُسهم أيضا في كافة القضايا المتعلقة بالبيئة، وذلك في إطار توخي الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة. وهي ستدور، بصفة خاصة، حول مسألة المياه (تقييم موارد إمدادات المياه الراهنة، وتعديل طرق الاستهلاك غير السليمة، وتعزيز قدرات الإدارة)، كما سيجري مع هذا تناول مسائل أخرى، وخاصة بعض جوانب الأعمال ذات الصلة بإدارة شؤون البيئة على الصعيد الدولي، والشروع في مرحلة تجريبية لآلية تمويلية جديدة تستند إلى معدل قياسي للتبرعات، ودعم القاعدة العلمية لبرنامج البيئة وتعزيز أعماله في مجال نقل التكنولوجيا وإعداد القدرات.

٣٩ - السيد شميدت (مدير مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قدم تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/58/158)، ثم قال إنه بغية لفت انتباه المجتمع الدولي للأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة في مجال مكافحة التصحر والجفاف، فإن مكتب الممثل السامي قد قام بتنظيم محفل (وهو المحفل الثالث المفتوح باب العضوية والمتعلق بالشراكات) في أيار/مايو ٢٠٠٣، كما أنه قد دعا الأمين التنفيذي للاتفاقية إلى عرض البرامج والأنشطة المضطلع بها في أقل البلدان نموا على الأطراف المعنية

برنامج العمل لصالح هذه البلدان في فترة العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (برنامج بروكسل).

٤٠ - وتقرير الأمين العام يسلّط الضوء على تلك الصلة الأساسية القائمة بين مكافحة التصحر والقضاء على الفقر. والفقر يتسم بالحدة بصفة خاصة في المناطق الريفية القاحلة بأقل البلدان نموا، وهذا يشكل تأكيدا جديدا لمدى أهمية الاتفاقية، فهي ترمي إلى تشجيع الأخذ بنهج جديد من أنهج إدارة النظم الإيكولوجية بالأراضي القاحلة. ومن المعروف أيضا أن ما يزيد عن ٧٥ في المائة من السكان الناشطين بأقل البلدان نموا يعملون في القطاع الزراعي.

٤١ - وبرنامج عمل بروكسل يحيط علما بفائدة الاتفاقية، كما أنه يحدد الأهداف المتعلقة بأقل البلدان نموا وشركائها، من خلال التركيز على حماية التربة والغابات وتحديد الأراضي الحدية. والمؤتمر الوزاري لأقل البلدان نموا، الذي عقد بكوتونو في آب/أغسطس ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد لفتا الانتباه أيضا إلى الروابط القائمة بين البيئة والفقر، وكذلك إلى الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نموا.

٤٢ - وإذا كان هناك تسليم متزايد بضرورة تطبيق الاتفاقية في إطار استراتيجية تتعلق بالقضاء على الفقر والجوع، فإن أقل البلدان نموا لا تزال تصطدم بعقبات كبيرة عندما تحاول تعبئة الدعم اللازم لتنفيذ برامج العمل الوطنية. ومن الواجب إذن أن يقوم الشركاء في التنمية باتخاذ تدابير ملموسة من أجل مساعدة هذه البلدان.

٤٣ - ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد وافق على برامج ترمي إلى مساعدة أقل البلدان نموا في وضع برامج عمل وطنية في مجال التكيف بهدف تسوية المسائل العاجلة المتصلة بتغير المناخ، كما أن مرفق البيئة العالمية قد قام في عام ٢٠٠٢ بتنظيم مشاورة تتعلق باتخاذ إجراءات عاجلة يمكن تطبيقها على هذه البرامج، وذلك في سياق مشاركة أقل البلدان نموا. وشتى البلدان تواصل الاضطلاع بأعمال على الصعيد الوطني، وهي تتلقى الدعم اللازم من صندوق استئماني لأقل البلدان نموا فيما يتصل بتغير المناخ. وبغية الوصول إلى تمويلات هذا الصندوق، عمد عدد من البلدان إلى وضع اقتراحات ترمي إلى صوغ برامج عملها الوطنية بمساعدة مرفق البيئة العالمية، وذلك عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٤ - ومكتب الممثل السامي يؤكد باهتمام من جديد، في نهاية الأمر، أنه إذا كان من المناسب أن تدعَّم مشاريع تنمية المناطق الصحراوية في سياق تطبيق الاتفاقية، فإنه ينبغي إيلاء نفس الاهتمام للجهود التي ترمي إلى وقف تدهور الأراضي المنتجة من خلال تحسين الأطر القانونية والمؤسسية.

٤٥ - الرئيسة: دعت الوفود، التي تريد أن توجه أسئلة لممثلي الأمانة العامة، إلى أخذ الكلمة.

٤٦ - السيد آشي (أنتيغوا وبربودا): خاطب الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فقال إنه يود أن يعرف ما إذا كان للبلدان النامية أن تتوقع من آلية التنمية النظيفة، التي أشير إلى تطبيقها، أن تعود بالنفع في قطاع الطاقة، وما إذا كانت هذه المسألة ستندرج في جدول أعمال مؤتمر الأطراف المقبل. ومن المطلوب من الأمينة التنفيذية أن تقدم إيضاحات بشأن تشكيل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموا، وذلك مع مراعاة أن ثمة أهمية كبرى لتمكين أقل البلدان نموا من عرض مشاكلها واقتراح ما لديها من حلول في اجتماعات الفريق. وفضلا عن ذلك، ولما كان الاتحاد الروسي لم يحدد موقفه بعد بشأن الانضمام إلى بروتوكول كيوتو، فإن ثمة تطلعا إلى معرفة ما إذا كانت الأمينة التنفيذية لديها فكرة ما عن موعد بدء سريان هذا

البروتوكول. ومن المرجو كذلك من الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي أن يوفر بعض المعلومات بشأن فريق الاتصال المشترك الذي يتمتع بعضويته، والذي جاء ذكره على لسان الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وثمة تساؤل، بصفة خاصة، عما إذا كانت هذه الأعمال ستفضي إلى آثار محددة فيما يتصل بالدول الأطراف على الصعيد الوطني.

٤٧ - ومن المطلوب من وكيل دائرة الطاقة والنقل أن يتحدث مرة أخرى عن التدابير التي اتُخذت من جانب الدوائر المختصة بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهدف دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية في ميدان الطاقة، مع مراعاة أن المؤتمر الدولي المعني بالتنمية المستدامة والمكرس لهذه البلدان سوف ينعقد قرب نهاية عام ٢٠٠٤.

٤٨ - ويا حبذا لو قام مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنيويورك بالتعليق على دعم البلدان بشكل واضح لآلية التمويل الجديدة التي سبق له أن أشار إليها.

٤٩ - السيدة وولر - هنتر (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): لفتت الانتباه إلى أن البلدان النامية تستطيع بالطبع أن تستفيد من آلية التنمية النظيفة، التي تمول مشاريع تتعلق بتنمية مصادر الطاقة، وخاصة مواد الوقود البيولوجي والطاقات المتجددة. وأعلنت بالإضافة إلى ذلك أن أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومجلس المشاريع المعنية بالاضطلاع بتنمية مستدامة سوف ينظمان في ميلانو، أثناء انعقاد الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف، اجتماعا بشأن ذلك الدور الهام الذي تستطيع آلية التمويل النظيفة أن تضطلع به فيما يتصل بقطاع الطاقة. وفيما يخص تشكيل فريق الخبراء، قالت إن البلدان الأقل نموا ممثلة فيه بشكل بارز وأن بوسعها أن تعلن عن احتياجاتها، ومع هذا، فإن البلدان المانحة مرتبطة أيضا بأعمال هذا الفريق بصورة مباشرة. وذكرت في نهاية المطاف أنها تعترف بعدم تمكنها من التنبؤ بآجال بعينها فيما يتعلق ببدء سريان بروتوكول كيوتو، مع ثقتها، في نفس الوقت، بأن الاتحاد الروسي يستطيع ترجيح كافة الميزان في الجانب الصحيح.

٥٠ - السيد زيدان (الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي): قال إن فريق الاتصال المشترك فيما بين أمانات الاتفاقيات الثلاث يقوم ببحث مدى إمكانية العمل على نحو جماعي على صعيد الأنشطة والبرامج. والفريق قد قام بالتالي، في إطار اتفاقيتين من هذه الاتفاقيات الثلاث، بإدراج برنامج عمل بشأن الأراضي القاحلة، وقد عُرض هذا البرنامج على الدول الأطراف. والأمر يتعلق بتعزيز التعاون فيما بين مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقيات بهدف الاستفادة على أفضل وجه ممكن من الموارد المتواضعة المتاحة، إلى جانب تحسين تنسيق الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. ويتمثل المقصد المنشود في تهيئة تضافر أرفع شأنا. ويشمل هذا التعاون أيضا وضع التقارير بطريقة تتضمن تحاشي الإسهاب.

٥١ - السيد أمين (مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنيويورك): قال إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوسعه أن يتباهى لأول مرة بأنه يمكنه الاعتماد على مشاركة ما يقرب من ١١٥ من البلدان في مرفق البيئة العالمية، مما يرجع إلى وضع جدول إرشادي للتبرعات. ومن بين البلدان التي استجابت لاقتراح برنامج البيئة الذي يطالبها بمراعاة هذا الجدول، التزمت ٨٤ بلدا بالإسهام بمبلغ يفوق المبلغ المحدد في الجدول، وقررت ٣ بلدان أن تسدد ذات المبلغ المحدد في الجدول، دون أن توافق عليه مع هذا، وتقبلت ٩ بلدان الحصة المعزاة غليها دون إبداء رأي ما، وأعربت ١٤ بلدا عن تحفظات لها وقررت أن تسهم بمعدلات تخالف ما ورد بالجدول، وطلب بلد واحد شطب اسمه من الجدول. ومن

ثم، يمكن القول بأن آلية التمويل الجديدة قد لقيت رد فعل بالغ الإيجابية بصورة عامة.

٥٢ - السيد شيرر (وكيل دائرة الطاقة والنقل): قال إن دائرة الطاقة والنقل قد قامت، بغية تشجيع استخدام موارد الطاقة المتجددة، بالاضطلاع بمشاريع تعاونية تقنية على نطاق صغير في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن هذه المشاريع تحظى بالتمويل بصفة خاصة من خلال مساعدة مقدمة من الحكومة الإيطالية. ومن أجل توسيع نطاق هذا البرنامج، تتولى الدائرة والفريق المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في الوقت الراهن دراسة مشاريع أخرى، كما أنها تستكشف التقنيات الجديدة التي يمكن تكييفها وفق كل بلد من البلدان.

٥٣ - السيد مُعيني مبيدي (جمهورية إيران الإسلامية): خاطب المنسقة المساعدة لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، وقال إنه لا يستطيع فهم الصلة القائمة بين تقليل مخاطر المناخ ومنع الكوارث فيما يتصل باستراتيجيات التكيف أو الحماية المتوخاة، فالاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ تتناول ظواهر متصلة بالنشاط الإنساني، والاستراتيجيات المتعلقة بالكوارث متصلة بالظواهر الطبيعية.

٥٤ - السيدة مولان - فالديس (أمانة الاستراتيجية الدولية لمنع الكوارث): قالت إن تغيرات المناخ والأحوال الجوية المتطرفة ترجع إلى أسباب طبيعية، وإن كانت بواعثها أو عواقبها ترتبط أيضا بأنشطة الإنسان وباختياراته فيما يتصل ببيئته وطرق بنائه وسلوكه. والرابطة القائمة بين التكيف لتغيرات المناخ واستراتيجيات التقليل من مخاطر الكوارث تستند إلى أن نتائج الظواهر الطبيعية تتوقف إلى حد كبير على اختيارات الحكومات والجماعات السكانية وردود فعلها. وهذا هو السبب في تحبيذ الاضطلاع بتعاون وثيق فيما بين الأطراف التي تتدخل في هذه الميادين.

٥٥ - السيدة وولر - هنتر (الأمينة التنفيذية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ): قالت إنها تسلم بأن ثمة صعوبة، بل وتعذر، في إيجاد صلة بين الكوارث وتغير المناخ بمعناه المحدد. ومع هذا، فإن دراسات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتطور المناخ تبين بوضوح أن الظواهر المناخية المتطرفة قد تزداد حدة من جراء وجود غازات الدفيئة في الهواء الجوي. وهذه هي العلة في أن الإجراءات المضطلع بها في سياق الاتفاقية الإطارية تسلط مزيدا من الضوء على مسألة التكيف. والهدف المبتغَى، في هذا الشأن، يتمثل في التأكد من قيام البلدان بالاستفادة من التوجيهات العامة، التي وُضعت في إطار الاستراتيجية الدولية المتعلقة بمنع الكوارث، لدى وضع استراتيجياتها الوطنية في مجال التكيف. وفي ضوء هذا، فإن التعاون سيكون مفيدا بالضرورة.

٥٦ - السيد عروشي (المغرب): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن تدهور البيئة وتزايد الفقر يشكلان أكبر عقبتين أمام التنمية المستدامة للبلدان. ومنذ بدأ سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وملايين الهكتارات من الأراضي تتعرض للفقدان، إلى جانب موت الآلاف من شدة الجوع. وعلى الرغم من الالتزامات الكثيرة التي أعلنها المجتمع الدولي في النصوص والبرامج التي تحدد الاتجاهات الرئيسية للتنمية المستدامة، فإنه لا يحدث تقدم كاف في ميدان تحقيق الأهداف. ومن الواجب أن توضع استراتيجيات للعمل على المدى الطويل من أجل تحويل التعهدات إلى أعمال.

٥٧ - ومن الحري ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضع برنامجا للعمل يتسم بمزيد من الواقعية، وأن يولي أولوية لتعزيز قدرات البلدان النامية. وفضلا عن ذلك، فإنه ينبغي تمكين برنامج البيئة من الاعتماد على موارد كافية وموثوقة وقابلة للتنبؤ حتى يستطيع أن يضطلع ببرامج عمله على نحو ناجح؛ كما يجب على البلدان التي أعلنت مساهماتها في مرفق البيئة

العالمية أن تسدد حصتها في الموعد المحدد. وبشأن تدهور البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يجدر بالمجتمع الدولي أن يساند بناء الهياكل الأساسية وتهيئة البيئة.

٥٨ - ومن الضروري بكل تأكيد، فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، أن تزود البلدان النامية بموارد بشرية ومالية حتى تتمكن من تطبيق البرنامج العالمي للطاقة الشمسية.

٥٩ - وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في إطار مكافحة التصحر، فإن الأحوال مستمرة في التفاقم. وينبغي أن توضع وسائل للمراقبة تتيح زيادة فهم ظاهرة التصحر ووقفها على الصعيد العالمي، مع مواصلة العمل دون هوادة لمكافحة هذه الظاهرة.

٦٠ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكدان من جديد أن ثمة حقا سياديا للدول يتمثل في استغلال ما لديها من موارد بيولوجية. ويجب بالتالي أن يُرصد مزيد من الموارد المالية من أجل تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي في البلدان النامية. ومن اللازم أيضا أن توضع آليات لنشر المعارف والممارسات التقليدية. وينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تتخذ التدابير المطلوبة من أجل تيسير التفاوض بشأن وضع نظام دولي لكفالة عدالة توزيع المنافع المترتبة على استغلال الموارد البيولوجية.

٦١ - ومن المأمول فيه، لدى مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن يؤدي التعاون بين أمانات الاتفاقيات الثلاث إلى تعزيز التداؤب اللازم.

٦٢ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تؤديان التوصية القائلة بأنه يجب على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية أن تحرص على إدراج موضوع تقييم مخاطر الكوارث بوصفه عنصرا من عناصر خطط التنمية واستراتيجيات مكافحة الفقر. ومن المطلوب من المجتمع الدولي والمانحين مساعدة البلدان النامية في منع ومعالجة وتقييم الكوارث التي تعوق تنميتها.

٦٣ - ومجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظان التقدم المحرز في مجال تنمية الجبال على نحو مستدام، وذلك بمناسبة الاحتفال بالسنة الدولية للجبال، وهما تأملان في اتخاذ مزيد من المبادرات للإمعان في تفهم ذلك الدور الكبير الذي تضطلع به الجبال في حياة البشر.

٦٤ - السيد برناردييني (إيطاليا): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه ورومانيا، فقال إن الاستراتيجية الشاملة للتنمية المستدامة لدى الاتحاد الأوروبي تستند إلى ثلاثة أهداف رئيسية: القضاء على الفقر، وتغيير طرق الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا مفر من ملاحظة أن التقدم المحرز في العالم بالنسبة لأهداف الألفية كان دون المستوى المتوقع، ومن الواجب أن تُضاعَف الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٦٥ - وتغيرات المناخ تشكل تحديا رئيسيا قائما، وثمة أهمية لوضع بروتوكول كيوتو موضع التنفيذ، وكذلك للاضطلاع بتعاون دولي في المجالين العلمي والتقني بهدف صوغ تكنولوجيات مبتكرة ودائمة حتى تحصل البلدان على الوسائل اللازمة للتكيف مع الآثار السلبية لتغيرات المناخ. والدول الجزرية الصغيرة النامية تشهد صعوبات خاصة، والاتحاد الأوروبي يرحب بالجهود المبذولة من أجل تنفيذ برنامج عمل بربادوس.

٦٦ - والمشكلة الرئيسية الثانية تتمثل في القضاء على الفقر، مما يتصل بتكامل النظم الإيكولوجية. وينبغي بالتالي لاستراتيجيات القضاء على الفقر أن تستهدف، في وقت واحد، تقليل انبعاثات الكربون وتوفير خدمات وموارد

دائمة على صعيد الطاقة، ولا سيما من خلال زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة والمتاحة على الصعيد المحلي.

٦٧ - وثمة مشكلة هامة أخرى، وهي فقدان التنوع البيولوجي على نحو متسارع. والاتحاد الأوروبي يرحب ببدء سريان بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية. وهو يرحب كذلك بالنتائج الإيجابية للمؤتمر السادس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع التصحر، كما أنه يرى أنه ينبغي وضع استراتيجيات للتنمية تتسم بالتكيف مع المناطق الجبلية، وذلك في إطار مراعاة ما لهذه الاستراتيجيات من إمكانات اقتصادية كبيرة. والدعم المطرد، الذي يقدمه المجتمع الدولي من أجل الأهداف المتعلقة بالمستوطنات، يشكل عنصرا إيجابيا كذلك.

٦٨ - والاتحاد الأوروبي يحي تلك التدابير الملموسة التي اتُخذت من جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ومختلف الشراكات القائمة، من قبيل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية. وهو يتطلع أيضا إلى تعزيز إدارة شؤون البيئة على الصعيد الدولي، مما يؤدي إلى تحسين مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٦٩ - السيد مكّاي (نيوزيلندا): تحدث باسم محفل جزر المحيط الهادئ، فقال إن أعضاء المحفل لديهم أهداف مشتركة في ضوء إنحراحية المنطقة في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ. ورؤساء بلدان المحفل مصممون على ضرورة اتخاذ تدابير ترمي إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. والدول الأعضاء به قد قامت بخطوات ملموسة من أجل تخفيف آثار تغير المناخ، وهي بسبيلها إلى التوصل لتحقيق أهداف بروتوكول كيوتو. ومن الضروري أيضا أن يضطلع بتحديد وتنفيذ عدد كبير من خيارات التكيف، وخاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية المتطرفة، على الصعيدين الإقليمي والوطني، ولا سيما من خلال مرفق البيئة العالمي. والمؤتمر الدولي المعني بدراسة إعلان وخطة عمل بربادوس في عام ٢٠٠٤ سيتيح الفرصة لبحث مختلف جوانب تغير المناخ، ومن رأي أعضاء المحفل أن ثمة ضرورة لإيلاء مراعاة كاملة للتحديات الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٠ - السيدة وانغ لنغ (الصين): قالت إن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو يشكلان الأساس السياسي والسياق القانوني اللازمين للتصدي لمشاكل تغير المناخ. ومن الواجب على حكومات جميع البلدان أن تتخذ تدابير متكاملة من أجل تطبيق الاتفاقية الإطارية إلى جانب إتاحة بدء سريان بروتوكول كيوتو على نحو عاجل؛ وثمة أمل لدى الصين في أن تقوم البلدان، التي لم تصدق بعد على هذا البروتوكول، بالاضطلاع بذلك بأسرع ما يمكن. وتغيرات المناخ مشكلة عالمية، ومن ثم، فلا بد من التعاون الدولي، كما أنه يجب على البلدان أن تفي بالتزاماتها وفقا لمبدأ ''الاضطلاع بمسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة''، فضلا عن قيامها بتهيئة شراكات فعالة. ومن المتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تكون قدوة يُحتذى بها في مجال تقليل وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، وأن تقدم مساعدة تقنية ومالية للبلدان النامية في إطار صندوق استئماني مُخصص لتغيرات المناخ.

٧١ - وفيما يتعلق بتشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، ترى الصين أن ثمة إمكانية لحل المشاكل الملحة، من قبيل الفقر وتغير المناخ والتلوث وتزايد الطلب على الطاقة، من خلال تشجيع واستخدام التكنولوجيات المتصلة بمصادر الطاقة المتجددة. ومن الواجب على البلدان المتقدمة النمو أن تزود البلدان النامية بمساعدة مالية وتقنية وبمعارف متخصصة أيضا. والصين تولي أهمية كبيرة، منذ وقت طويل، لتغير المناخ؛ وهي قد صدقت على الاتفاقية الإطارية في عام ١٩٩٣، ووافقت على البروتوكول في عام ٢٠٠٢. وسياسة الصين على صعيد الطاقة ترمي إلى كفالة أمن البلد من ناحية

الطاقة، فضلا عن التوصل إلى المستوى الأمثل من عائدات الطاقة، مع القيام في نفس الوقت بالمحافظة على البيئة وتقليل انبعاثات غازات الدفيئة.

٧٢ - وفي ضوء غياب الرئيس، تولت السيدة زوسوفيتش (كرواتيا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٧٣ - السيد إيساكوف (الاتحاد الروسي): أعلن أن الاتحاد الروسي قد أصبح، في عام ٢٠٠٢، عضوا كامل العضوية بآلية التعاون الدولي المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. والاتحاد الروسي يؤيد نتائج الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف، ويوافق على أحكام الإعلان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي يتضمن التشديد على أهمية الاتفاقية في مجال حماية البيئة، وكذلك على أهميتها بوصفها صكا من صكوك مكافحة الفقر، كما يتضمن الإصرار على ضرورة تحسين تنسيق إجراءات الأجهزة المعنية بالدفاع عن البيئة وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

٧٤ - ومن الاتجاهات الرئيسية لسياسة الاتحاد الروسي في مجال حماية البيئة، المحافظة على التنوع البيولوجي، واستغلال هذا التنوع بصورة مستدامة بناء على عدالة توزيع المنافع المترتبة على استخدام الموارد الطبيعية، بما فيها الموارد الجينية. وروسيا تعلق أهمية كبيرة أيضا على تعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي. وهي تدرس الآن مسألة انضمامها إلى بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية.

٧٥ - ولقد انتهت السنة الدولية للجبال بنتائج إيجابية. ومن الواجب اليوم أن يُضطلع بأنشطة المتابعة في سياق الاستناد إلى التطبيق الفعلي للأحكام ذات الصلة من خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٧٦ - والاتحاد الروسي يدرك تماما أن ثمة ضرورة لتنمية استغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، في ضوء مراعاة الظروف الخاصة التي تكتنف كل دولة من الدول الأعضاء. وهو يؤيد فكرة الدعوة لعقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع ببون في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، مع استعداده للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر. وقد أُدرجت أحكام مناسبة في البرنامج الاتحادي المعنون ''إنتاج الطاقة مع زيادة العائد'' الذي يتناول الفترتين ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، كما وُضع هدف يتمثل في رفع حصة مصادر الطاقة المتجددة إلى نسبة ١٠ في المائة في خطط الطاقة ببعض مناطق روسيا بحلول عام ٢٠٢٠. وروسيا تؤيد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، كما أنها تحبذ مواصلة الأنشطة المتصلة به في سياق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

٧٧ - والاتحاد الروسي يؤكد من جديد التزامه بحماية البيئة العالمية، واهتمامه في هذا الصدد باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. والمؤتمر العالمي الذي عقد أخيرا في هذا الشأن بموسكو، والذي أعلن فيه الرئيس بوتين أن روسيا قد قلّلت من انبعاثات غازات الدفيئة لديها بنسبة ٣٢ في المائة خلال الأعوام العشرة الماضية، يمثل مساهمة كبيرة في العمل المتعدد الجوانب من أجل حماية المناخ. أما مسألة التصديق على بروتوكول كيوتو، فهي قيد الدراسة اليوم، علاوة على ذلك.

٧٨ - والاتحاد الروسي يساند أنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، وهو يرى أنه ينبغي، في هذا المجال، تسليط الضوء على وضع أنظمة للإنذار المبكر وتعزيز وسائل التدخل على الصعيد الوطني. وبوسع الدول الأعضاء أن تجد في تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية (A/58/277) إيضاحات مفيدة في هذا الشأن. والاتحاد الروسي يؤيد أيضا ما اقترحته اليابان من دعوة المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث الطبيعية إلى الانعقاد في بداية عام ٢٠٠٥.

٧٩ - السيد دواغ (بيرو): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إن ثمة أهمية لزيادة نسبة الطاقة المتجددة المستخدمة على الصعيد العالمي، بغية تقليل انبعاثات غازات الدفيئة في مشمولها. ومجموعة ريو ترحب بالتالي بالتطور الحميد الذي جاء في تقرير الأمين العام، وهي تتعهد ببذل جهود حازمة من أجل تنويع استخدامات الطاقة الجديدة وتوسيع نطاقها، ولا سيما في إطار البرنامج العالمي للطاقة الشمسية. والعقبات القائمة في هذا السبيل لا تزال كبيرة، وخاصة فيما يتعلق بنقص الموارد المالية وصعوبة الوصول إلى التقنيات، ومن الواجب أن يُضطلع بتشجيع التعاون الإقليمي والدولي، بهدف الإتيان بسياسات ومقومات في ميدان الطاقة تتسم بالاستناد إلى دوام استخدام المصادر المتجددة.

٨٠ - ومن الجدير بالتأكيد، زيادة حدة وتواتر الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية المتطرفة، ولا سيما ذوبان المجمدات واطّراد الإعصارات والزوابع وظاهرة ألنينو، مما يشكل مبعث قلق بالغ للكثير من البلدان. ومن الحري بالمجتمع الدولي أن يراعي إنجراحية بعض البلدان إزاء تغيرات المناخ. وبلدان مجموعة ريو مصممة في هذا الصدد على بلوغ أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وهي تأمل في دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ على نحو عاجل.

٨١ - وأعضاء مجموعة ريو يعلقون أهمية خاصة على حماية التنوع البيولوجي، ولا سيما فيما يتصل بالموارد الجينية. وهي ترحب بالتالي ببدء سريان بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية. ومن الجدير بالحماية والاحترام، علاوة على ذلك، حقوق جماعات السكان الأصليين بشأن مواردهم الطبيعية والبيولوجية، بما فيها الموارد الجينية، وأيضا بشأن معارفهم التقليدية.

٨٢ - وعقب السنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢، يلاحظ أن حفظ النظم الإيكولوجية للجبال يمثل تحديا من التحديات الرئيسية، مما يتطلب الاضطلاع بالتزام طويل المدى من شأنه أن يؤدي إلى تحديد استراتيجية للتنمية المستدامة فيما يتعلق بهذه النظم الإيكولوجية.

٨٣ - السيدة فيوتي (البرازيل): قالت إن وفدها يؤيد البيانين اللذين أُدلى بهما باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين وباسم مجموعة ريو.

٨٤ - وحكومة الشعب البرازيلي تعلق أهمية كبيرة على المخاطر المتصلة بالبيئة. واهتمام الحكومة هذا يرجع إلى أن البلد غني بالموارد والطبيعة، وهو ينوي تنظيم عملية التنمية لديه بأسلوب رشيد. والبرازيل تفتخر بأنها قد استضافت مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، الذي زود المجتمع الدولي بإطار مرجعي في مجال التنمية المستدامة. وتوافق الآراء، الذي تم التوصل إليه في ريو، قد تعزز بفضل مجموعة من الاتفاقات الهامة إلى جانب تلك القرارات التي اتخذت في أعقاب المؤتمرات العالمية الرئيسية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي العام الماضي، قام رؤساء الدول والحكومات، بجوهانسبرغ، بإعادة تأكيد سلامة نتائج مؤتمر ريو، كما أنهم حددوا أهدافا تكميلية تتعلق بتحسين تنفيذها.

٨٥ - ومن الضروري أن يُضطلع بجهود إضافية في العديد من المجالات، من قبيل مجال الطاقة المتجددة. وهذه مسألة تحظى بأولوية عالية بالنسبة للبرازيل. فمصادر الطاقة المتجددة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي إنتاج الطاقة بالبرازيل، كما أنها قابلة للتنمية إلى حد كبير. وقد أمكن وضع أسلوب تقليدي محلي لاستخدام مادة الإيثانول باعتبارها من مواد الوقود. وفضلا عن ذلك، فإن البرازيل سوف تستضيف المؤتمر الإقليمي المعني بمصادر الطاقة المتجددة لدى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك في ٢٩ و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ببرازيليا.

٨٦ - والبرازيل قد تعرضت لضرر كبير من جراء مشاكل الجفاف وتدهور التربة، وبالتالي، فإنها تولي أهمية كبيرة لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وهي تشدد على ضرورة ضمان تمويل يتسم بالكفاية وبالقابلية للتنبؤ من أجل الأنشطة التي ترتبط بالاتفاقية، كما أنها ترحب في هذا الشأن بتحديد موضوع تدهور التربة بوصفه مجالا جديدا من مجالات عمل مرفق البيئة العالمية. والبرازيل تناشد المجتمع الدولي أن يقوم بتعزيز التعاون وأن يضطلع بالوسائل اللازمة من أجل مكافحة التصحر.

٨٧ - والبرازيل تضم داخل إقليمها ما يقرب من ٢٢ في المائة من كافة أنواع الكائنات الموجودة على سطح كوكب الأرض، ومن ثم، فإنها تضطلع بدور في غاية النشاط فيما يتصل بالإجراءات الدولية التي تستهدف العمل على تحقيق المقاصد الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي، وهي حفظ التنوع البيولوجي واستخدام الموارد الجينية والإحيائية على نحو مستدام، وتقاسم المنافع المتأتية من استغلال هذه الموارد تقاسما يتسم بالإنصاف المعدل. والبرازيل تشعر بالقلق، مع هذا، إزاء ما لوحظ من عدم توازن في المشاركة في الاجتماعات والأنشطة ذات الصلة. ومهما كانت أهمية النتائج والتوصيات المنبثقة عن هذه الاجتماعات، فإنها لا تمثل انعكاسا لتوافق في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي. ومن الضروري، إذن، أن تكفل مشاركة أوسع نطاقا من جانب البلدان النامية في هذه المناسبات. والبرازيل تنادي أيضا بتطبيق القرار المتعلق بالتفاوض من أجل وضع نظام دولي لتقاسم المنافع. وهذا التفاوض سوف يتيح تهيئة التوازن بين مقاصد الاتفاقية الثلاثة، مما يوجد افتقار شديد إليه اليوم.

٨٨ - وفيما يتعلق بالكوارث الطبيعية، ترى البرازيل أنه ينبغي التشديد، بصفة خاصة، على المنع، مما يتضمن تدريب الأفراد وإنشاء شبكات إعلامية وإقامة خدمات للأرصاد الجوية، وهذا يتطلب رصد موارد إضافية والاضطلاع بتعاون تقني معزز. وفي هذا الصدد، ترحب البرازيل بما عرضته الحكومة اليابانية من استضافة مؤتمر عالمي بشأن منع الكوارث الطبيعية.

٨٩ - والبرازيل لا تزال ملتزمة بالتعهدات التي قطعتها على نفسها في مجال حماية المناخ العالمي. وهي قد صدقت على بروتوكول كيوتو، وسوف تواصل بذل قصاراها من أجل المشاركة في الإجراءات المحددة المتصلة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على أساس من مبدأ وجود مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة.

٩٠ - ودعم البلدان المتقدمة النمو لا يزال ضروريا من أجل كفالة الاضطلاع بتنمية مستدامة على الصعيد العالمي. والبرازيل تحث هذه البلدان على الوفاء بوعودها، وذلك فيما يتصل بتعبئة الموارد المالية، ونقل التكنولوجيات السليمة إيكولوجيا، ومساندة إنشاء القدرات، وفتح الأسواق أمام منتجات البلدان النامية.

٩١ - السيدة فيلالوبوس (فنزويلا): قالت إن بلدها يولي أولوية عالية لمسألة المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وحمايتها، ولكنه يفضل القيام بمكافحة الفقر بغية الاضطلاع بتنمية ذات طابع إنساني. والبُعد البيئي يحظى بالاعتبار الواجب في خطط التنمية، والدستور يتضمن بابا عن حق وواجب كل جيل في ميدان حماية البيئة. وفنزويلا تحبذ تعزيز ولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتوفير دعم مالي لتطبيق اتفاقية مكافحة التصحر، وزيادة التعاون الدولي على الصعد التقنية والعلمية والمالية، إلى جانب الأخذ بما يلزم من تدابير من أجل إتاحة تكيف البلدان النامية التي تتسم بالإنجراحية إزاء التغيرات المناخية. والتنمية المستدامة تتوقف على بذل جهد مشتركة من قبل المجتمع الدولي كله، ورصد موارد مالية مناسبة، ونقل التكنولوجيات، وتعزيز القدرات الوطنية.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣/٠٥.